اتهـام

اسماء المحاكم	رقم اوراق الدعاوى	تاريخ القرار ورقمه	نوع الجرم	تاريخ الاهمال	اسماء المتهمين (بالفتح)
حاكم جزاء منفرد دمشق	٣٠٦	١٣ ايلول ٩٢٠_٥٤	سرقة	٢٦ ايلول ٩٢	محمد بن خليل فلاحه من محلة باب المصلي بالميدان
» » »	٢١١	١٩ » » _٢٦	فعل شنيع		محمد فوزي بن الشيخ عبد الرحمن من اهالي حلب مقيم في محلة ابو جرش بالصالحية
هيئة اتهامية	٤١	٣ حزيران ٩٢_١٦٩	حرق الاحراش	١١ » »	سليمان بن محمود اسماعيل من اهالي السلط وسليم » » » » »
معاون مدعي عام السلط	..	٧ اغستوس ٩٢٠_٥_٤٠	نهب وغصب	» »	عبد الرزاق بن علي عبد الحليم من عرب المشالحه
» » » »	٤٥	٢٤ » » _٨_٨	قتل	» » »	احمد بن قاسم القرغير » » »
» » » »	٤٦	٢ » » _٣_٣	» وجرح	» » »	راشد بن محمد النعيم » » »
					علي بن احمد خزيفه وعلي السلامه وصالح بن حسن البغل وعوض بن حسن البغل وفالح بن احمد الديان وحسن اسماعيل وعلي بن احمد خزيفه جميعهم من عرب المشالحه
حاكم جزاء منفرد دمشق	٣١٦	٢٣ ايلول ٩٢٠_٣١٦	سرقة	٥/ ١/ ٩٢	احمد بن سعيد وعلي الملقب بالطنوري واحمد ابن الشيخ موسى من محلة الاكراد
» » دوما	٣١٧	١٦ » »	قتل	» » »	علي بن احمد نعمان عبده من اهالي قرية حرستا البصل

ان الاشخاص المحررة اسماؤهم اعلاه قد اتهموا بالجنايات المبينة انواعها اعلاه وقد منحوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ اوراق اعمالهم كي يطيعوا القانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة توفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبرون غير مطيعين للحقوق المدنية فيسقطون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غياباً وتحجز اموالهم بالسائها ولا يحق لهم اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليهم وكل من علم بمحل وجودهم مجبر على الاخبار عنهم كما انه يجبر جميع موظفي الضابطة العدلية على القاء القبض عليهم وتسليمهم

طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٦٣ (السنة الثانية)

كل ما يتعلق بتحرير الجريدة يراجع بشأنه دائرة المطبوعات

يؤخذ من اعلانات المحاكم ودوائر الاجراء والتمليك والمؤسسات الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة مقطوعة وقرشان عن كل سطر من الاعلانات الاهلية والتجارية

العاصمة

جريدة الحكومة الرسمية

تاريخ انشائها سنة ١٣٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية

بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في العاصمة و٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية ومائة قرش خارجها

ثمن النسخة الجديدة في العاصمة قرش سوري

دمشق: الاثنين ١ صفر سنة ١٣٣٩ — تصدر مرتين في الاسبوع — وفي ٤ | تشرين الاول سنة ١٩٢٠

التطوع على طراز ميليس

ورد من الداخليـة على المطبوعات صورة الاذاعة العمومية التي تقرر نشرها للاهلين بشأن التطوع على طراز الميلس وقد فهم من كتاب وزير الحربية المحال الى الداخلية من قبل رئيس الوزراء تعيين اللجنة المخصوصة من الضباط لتباشر حالاً في تطبيق موادها

ان الدولة المنتدبة قد اخـذت على عهدتها امر تنظيم الاحوال في هذه البلاد وتوطيد اركان الامن وهما المحور الذي تدور عليه عوامل رقي الوطن واسعاده ولقد استحضرت من جملة الوسائط التي اعتمدتها توصلاً للغاية جيشاً مهماً وقوياً تقوم بنفقاته وتعتني بحاجاته ولما كان من البديهي والثابت ان كل فرد من ابنـاء الوطن يهمه امر المحافظة على النظام ورعاية مقتضياته كرعايته لحياة حكومته بما يدفعه من الواجبات المرتبة من فرائض ورسوم فبالطبع يهمه ايضاً امر المحافظة على الصوالح العمومية المتعلقة بهـا صوالحه الخصوصية ادبيـاً ومادياً فاذا كان الامر على ما ذكر وهو كذلك ينبغي على كل من ابناء الوطن ان يشترك مع اخوانه بالوطنية بالقيام بما تستلزمه مقتضيات هذه المحافظة فالدولة المنتدبة تكون اذاً معـذورة فيما اذا ارادت ان يطالب من ابناء الوطن مؤازرتها بالسلاح قياماً بهذا الواجب دفاعاً عن الوطن ومحافظة على الصوالح العمومية المتعلقة بهـا صوالح كل فرد منهم وقد كان بالامكان تقرير هذا الطلب ووضعه موضع الاجراء بتقرير الخدمة العسكرية الاجبارية انما للاحظتها التكاليف العديدة المزاحمة تحتها الامة قد عدلت عن هذه الحالة واستبدلتها بصورة اخرى الطف منها معنى وعملاً وهذه هي مصلحة التطوع الاختياري هـذا ما يطلبه الوطن من كل فرد من بنيه وهي التزامات تقضي بها الضرورة على كل وطني ان يفهمها جيداً فيما اذا كان يغار على صوالح الوطن وله الآن بالدولة المنتدبة اكبر مساعد بالمدافعة عنها .

من الحكمة والصواب ان يستدرك امر تدبير الوسائط الاحتياطية حذراً من مفاجأة الخطر ولا ان ينتظر ظهور الوقائع لتهيئة وسـائل المدافعة حيث قد يمكن ان الامر يكون حرجاً والوقت غير كاف لتدبير ما يلزم تدبيره من تنظيم خطة الدفاع وتعيين الواجب عمله من كل فرد ولهذه الغاية قد تقرر ان يتشكل في كل جهة مجموع من الاهالي ليصير تعليمهم وتمرينهم على الاصول العسكرية وهذا ما يقال له مسلك المايس (القوى الوطنية) لا يدخل فيه الا الوطنيون الاصليون .

ان هذا المسلك لا يشابه نطـاق الخدمة العسكرية القانونية والواجبات التي تترتب على افراده هي واجبات تكون موقتة فلا تبعده عن مقر اقامته ولا عن مركز اشغاله . افراده لا يتكلفون لحمل السلاح الا باوقات الخطر او بالمواعيد المعينة للتعليم والتمرين وما عدا هذين الواجبين يكونون احراراً نظير بقية الاهالي اما كيفية تأسيس وتشكيل هـذا المسلك فيعتمد بها على ما يأتي :

١ً — ينشأ بكل قضاء وقرية التابعين لحكومة الشـام فصائل باسم القوى الملية (مايس) يتألف من الاهالي الوطنيين فقط ويترتب عليها الوظائف الآتية :

١) يطلب من هذه القوى مساعدة الدرك لقمع حركات الاشقياء وله صلاحية ايضاً ان يعمل ذلك على حدة اي بحالة عدم وجود الدرك .

ب) ان يحافظ على الخطوط الحديدية والطرقات العمومية ·

ج) ان يساعد السلطات الافرنسية بأمر توطيد الامن الدائم والمحافظة على راحة الاهالي وعلى واجب الاحترام التام لنصوص القوانين · الجنود الملية لكل قرية او منطقة مكلفة بالمحافظة على حدود تلك القرية او المنطقة

٢ً – الدعوات :

آ) الجنود الوطنية تابعة لأمر الحكومة وهي التي تعين بالاتفاق مع البعثة الافرنسية مواعيد اجتماعاتهم الاستثنائية ·

ب) تجتمع جنود المليس قاعدة مرتين بالشهر للتعليم والتمرين ومرة واحدة كل ثلاثة اشهر للتفتيش والفحص ·

ج) تشكل جنود المليس على وجه التطوع الاختياري وتنتخب من اصحاب الملك والاعيان لكل قضاء او قرية ·

د) يمكن بكل جهة ان تشكل بعض افراد بصفة خيالة ويكون عددهم بالنسبة لوجود الخيل في تلك الجهات ·

هـ) وزير الحربية هو يقرر المقدار الذي يجب تشكيله في كل محل ·

٣ً – التسليحات :

يباشر بدرج كافة الاسلحة الحربية الموجودة في المحلات ويفرز منها عدد مساو لعدد جنود المليس في تلك المحلات ثم يعطى لكل منهم قطعة سلاح بصير تقييده بجداول الواحدة يسلك بكل مركز من مراكز المليس والثانيا يمسك بوزارة الحربية ، والاسلحة التي تخصص لكل قرية يلزم ان تكون من جنس ونوع واحد ·

٤ً – الرواتب :

يتعين لكل فرد من افراد السلك راتب شهري باعتبار دينارين ونصف سوري ويعطى له علاوة على الراتب نصف دينار عن كل يوم يصرفه بالخدمة والجبالقية ويضمن كل واحد منهم زيادة عما ذكر ثلاثين غرشاً سورياً بمقابلة تعيين اعاشة خيلهم ·

٥ً – الملبوسات :

ان جنود المليس يرتدون مرتدين سراويلهم الاعتيادية فقط يكون لهم اشارات مخصوصة تميزهم عن الغير كصدارة رمادية مثلا او رباطة حمراء يضعونها على زندهم يرسم عليها نقطة (جندي وطني) مع رقم ذلك الجندي وتمغة وزارة الحربية

٦ً – المجازاة :

الافراد الذين لا يلبون الطلب للتعليم والتمرين يغرمون بدفع ليرة سورية كجزاء نقدي وعند مخالفة ثانية يسجنون بسجن القضاء واما الذين لا يلبون الطلب لتوطيد الامن وقمع الحركات المقلقة فيحالون الى القضاء العسكري ·

***

المكتب الطبي

والمستشفى الوطني

قرئت تذكرة وزير المعارف ومفادها ان مجلس الوزراء كان قرر مبدئياً ربط ادارة الكلية الطبية بوزارة المعارف على ان تؤلف لجنة للنظر في تعيين علاقات المستشفى الوطني مع المدرسة المذكورة وبما ان اللجنة المنوه بها قد اجتمعت وانجزت مهمتها فان الوزير المشار اليه ربط بتذكرته التقرير المرفوع اليه من قبل اللجنة المبحوث عنها طالباً وضعه على بساط البحث في مجلس الوزراء واعطاء القرار في هذا الصدد · وجاء في تقرير اللجنة انه لا بد من كل مدرسة طبية من مستشفى تمرن فيه الطلاب على صناعة الطب بممارسة التجارب العملية كما هو جار في جميع مدارس الطب وان المستشفى الوطني كان منذ تأسست هذه المدرسة سنة ١٣١٩ رومية مستشفى لسريريات المدرسة وبالنظر للمشاكل الادارية التي حصلت بسبب انفصال المدرسة عن المستشفى صدر امر نظارتي الداخلية والمعارف في الاستانة بضم المستشفى الى المدرسة وانه لما نقلت المدرسة الى بيروت سنة ١٣٣١ رومية قضت الضرورة بان يكون المستشفى ملحقاً للولاية وحينما تأسست الحكومة العربية سنة ١٩١٨ تم افتتاح المدرسة في دمشق وربطت بادارة الصحة العامة مع المستشفى الوطني لعدم تشكل وزارة المعارف اذ ذاك وبما ان مجلس الوزراء قرر مبدئياً الحاق المدرسة بوزارة المعارف فان اللجنة المذكورة ترى ان المصلحة تقضي بدوام ارتباط المستشفى بالمدرسة لما في ذلك من الفوائد الجمة لتمرين تلامذة المدرسة على صناعة الطب وممارسة التجارب العملية وتمهيد السبل لارتقاء هذا الفن الجليل في هذه البلاد

ولدى المذاكرة تقرر ان يكون المستشفى مربوطاً بالمدرسة الطبية وربط هذه المدرسة بوزارة المعارف على ان يكون لمديرية الصحة العامة حق الاشراف على احوال المستشفى وتفتيش اموره الصحية

في ٢٤ محرم سنة ٣٣٩

و ٧ تشرين الاول سنة ٩٢٠

***

الاطباء للقرى

جاءنا من وزارة المعارف ما يلي :

دعت وزارة المعارف يوم الاثنين الواقع في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ مصباح افندي محرم رئيس محكمة التمييز وقاسم بك عز الدين رئيس الصحة ورضا سعيد بك رئيس الكلية الطبية وعبد القادر بك العظم مدير مدرسة الحقوق والاطباء صالح افندي شورى وطاهر بك الجزائري والمسيو كوتي هوردشيانو ومرشد افندي ابو خاطر ويوسف افندي عرقتنجي وميشيل بك الشاماندي للمذاكرة بامر وطني ولما استقر المجلس بهم ابتدأ الكلام وزير المعارف فبين ما آلت اليه صحة اهل القرى من الضعف والانحطاط بسبب فقدان الاطباء فيها واقترح تأليف لجنة للنظر في وضع قانون يقضي على خريجي الكلية الطبية بالتطبيب في القرى التي تعينها الحكومة لهم مدة معينة فاستصوب الحضور هذا الرأي ثم تكلم رضا سعيد بك رئيس الكلية الطبية فذكر ما يلاقيه الطبيب الذي يتوجه الى القرى من العناء في معيشته لضعف ثقة اهل القرى به ثم بين ان اجبار متخرجي الطبية على الخدمة في القرى يثني كثيراً من التلاميذ عن الاجتهاد في تتبع دروسهم ويضعف فيهم قوتهم المعنوية فاقترح ان يستلم الطبيب الذي يقصد القرى ازمة ادارية فيكون مدير ناحية او غير ذلك فيسهل عليه تأمين رزقه من وجه وتعالجة المريض من وجه آخر فاقترح بعد ذلك عبد القادر بك مدير مدرسة الحقوق ان تشترك وزارتا الداخلية والعدلية لما لهما من العلاقة به فوقع هذا الاقتراح موقع القبول وقرر الحضور مفاوضة الوزارتين المشار اليهما لتعينا من ينوب عنهما في وضع القانون الخاص باستخدام خريجي الملكية الطبية في القرى مدة محدودة وتجتمع هذه اللجنة في وزارة المعارف يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ تشرين الاول سنة ٩٢٠ للشروع في وضع القانون وقد انتدبت اللجنة اربعة من اعضائها وهم : عبد القادر بك العظم والدكاترة صالح افندي شورى ورضا سعيد بك ومرشد افندي ابو خاطر لوضع لائحة قانونية في هذا الشأن وانتدبت وزارة الحقانية الاستاذ ابراهيم بك هاشم لمشاركتهم في هذا العمل المفيد

***

ممثل المدارس الاهلية ·

ورد من المعارف انه تقرر ان ينتخب مديرو المدارس الاهلية عضواً من قبلهم يمثلهم في مجلس المعارف الكبير ورأت ان يكون موعد الانتخاب يوم الخميس الواقع في ٢١ تشرين اول سنة ٩٢٠ فترغب لعامة مديري هذه المدارس ان يجتمعوا في الساعة الثالثة من اليوم المذكور في بهو مدرسة تجهيز البنين للقيام بالانتخاب المطلوب حسب الاصول اما من لم يحضر منهم فلا حق له في الاعتراض بعد ذلك ·

***

هدية تذكار

ان حضرة الوجيه السيد رشدي السكري قد اهدى الى المعارف ثلاثين مصحفاً شريفاً لتوزع على مدارس الذكور والاناث في المركز كما ان الوجيه السيد عثمان الشرابايتي قد تعهد بعشرين مقعداً لتلاميذ المدارس فجاءت هاتان الهديتان جديرتين بالشكر وجزيل الثناء

وزير المعارف
محمد كرد علي

***

سير القطار الى معان

جاء في كتاب مدير السكة الحجازية انه سيسير من القنوات الى معان قطار ركاب واشياء تجارية اعتباراً من نهار الاثنين الموافق في ١١ الجاري ويعود من معان صباح الخميس

وزير الداخلية
محمد عطا

***

جاء في كتاب رئيس لجنة تحقيق منهوبات حوران انه عثر على صندوق جلد (باوول) يحتوي على اشياء متنوعة وانه علم من اجازة السفر الموجودة فيه انه للمسيو

هكذا في الاصل